وإذ تدرك كل الإدراك أن خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا[١٦] توفّر إطارا للتدابير ذات الأولوية الرامية إلى تنمية افريقيا اقتصاديا واجتماعيا بصورة سريعة وشاملة ، على النحو الذي يكرر تأكيده إعلان طرابلس الذي اعتمده المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢[١٧] ،

وإذ تسلّم بالمسؤولية الأولى للبلدان الافريقية عن تحقيق التنمية فيها ، وبأهمية حشد مواردها القومية من أجل تنميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

واقتناعا منها بالحاجة إلى زيادة وتواصل الموراد الخارجية من أجل تحقيق غايات وأهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا ،

وإذ تشير أيضا إلى التقرير المؤقت للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بشأن اتخاذ تدابير خاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات[١٨] ؛ الذي بُيّنت فيه الإسهامات التي تعتزم أجهزة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة تقديمها من أجل تنفيذ خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا ،

وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية العادية لعام ١٩٨٢[١٩] ؛

١ ـ **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[١٩] الذي يبيّن التدابير التي تقترحها المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز تحقيق أهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا ؛

٢ ـ **تعرب عن أسفها** ، بالرغم من ذلك ، لأنه لم يقدم تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٦ لهذه الدورة ، كما طلب في القرار سالف الذكر ؛

٣ ـ **تجدد طلبها** إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تدرس اتخاذ تدابير لزيادة الموارد من أجل البرامج الخاصة بعقد التنمية الصناعية في افريقيا ، وأن تطبق التدابير الخاصة بطريقة شاملة ومنسقة ؛

٤ ـ **تحث** البلدان المتبرعة على أن تقدم مستويات كبيرة وثابتة من الموارد لتعزيز التنمية المتسارعة للبلدان الافريقية والتنفيذ الفعّال لخطة عمل لاغوس وأن تسهم بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الافريقية ؛

٥ ـ **تدعو** جميع المؤسسات المالية الدولية ، ولاسيما البنك الدولي والجمعية الانمائية الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى مواصلة النظر بصورة نشطة في زيادة مساعداتها الانمائية لافريقيا بدرجة كبيرة خلال العقد ؛

٦ ـ **ترجو** من الأمين العام مواصلة تخصيص الموارد اللازمة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، مع مراعاة دورها بوصفها المركز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة للمنظمة الافريقية ، وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛

٧ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، تقريرا كاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٣٧/١٤٠ ـ عقد النقل والمواصلات في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢/١٦٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٩٧ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ٣٤/١٥ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ؛ وإذ تشير على وجه الخصوص إلى قراريها ٣٥/١٠٨ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ٣٦/١٧٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ اللذين وافقت فيهما على تنظيم اجتماعات تقنية استشارية لمختلف المناطق الفرعية الافريقية ،

وإذ تشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٦١ ، المؤرخ في ٣ اب/أغسطس ١٩٧٩ ، و ١٩٨٠/٤٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، و ١٩٨١/٦٧ المؤرخ في ٢٤

---

(١٦) انظر : A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(١٧) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ١١** (E/1982/21) ، الفصل الرابع .

(١٨) A/36/513 .

(١٩) E/1982/80 .

تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، وقرار المجلس ١٩٨٢/٥٤ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ الذي طلب فيه المجلس تنظيم اجتماع تقني استشاري خامس لبلدان شمال افريقيا وشرق افريقيا وجزر المحيط الهندي ،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٣٤١ (د ـ ١٤) الذي اتخذه مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩[٢٠] ، والذي حث فيه المؤتمر الدول الأعضاء على أن تعطي أولوية عليا لتنمية النقل والمواصلات في المنطقة ،

وإذ تحيط علما بالقرار م و/ق ٨٨٩ (د ـ ٣٧) بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السابعة والثلاثين ، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨١[٢١] ،

وإذ تشير إلى القرار ٤٢٢ (د ـ ١٦) الذي اتخذه في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٢٢] ، ورجا فيه المؤتمر ، في جملة أمور ، من الأمين التنفيذي للجنة مواصلة مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج المرحلة الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ من العقد ، واستكمال البرنامج ، وتنظيم أربعة اجتماعات تقنية استشارية والاضطلاع بإعداد خطة العمل للمرحلة الثانية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) من العقد ،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٤٣٥ (د ـ ١٧) الذي اتخذه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٢٣] والذي رجا فيه المؤتمر من الأمين التنفيذي للجنة أن يراقب متابعة الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة الأولى وأوصى بتنظيم اجتماع خامس لبلدان شمال افريقيا وشرق افريقيا وجزر المحيط الهندي ،

وإذ ترى أنه ينبغي بذل جهود مستمرة لتعبئة المزيد من الموارد لضمان تنفيذ برنامج العقد ،

وإذ تدرك الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لافريقيا بوصفها الوكالة الرائدة في تنفيذ برنامج العقد ،

١ ـ **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن عقد النقل والمواصلات في افريقيا[٢٤] ؛

٢ ـ **تلاحظ مع الارتياح** إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣) من العقد ، بما في ذلك النتائج المشجعة للاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة ، التي عقدت في لومي في الفترة من ٨ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، وفي واغادوغو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، وفي ياوندي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وفي أبيدجان في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ؛

٣ ـ **تلاحظ مع التقدير** ما أسهمت به بعض البلدان والمؤسسات المالية في تنفيذ برنامج العقد ؛

٤ ـ **تناشد** البلدان المتبرعة وأجهزة التمويل ومختلف الوكالات الممولة أن تزيد من دعمها المالي لبرنامج العقد نظرا لأن الحجم الاجمالي للموارد التي عبئت حتى الآن يقل كثيرا عن المبلغ اللازم لتمويل المرحلة الأولى للبرنامج كله ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن ينظم ، خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ ، اجتماعا تقنيا استشاريا خامسا معنيا بالطرق والنقل البحري والمرافىء لبلدان شمال افريقيا وشرق افريقيا وجزر المحيط الهندي ؛

٦ ـ **تناشد ثانية** البلدان المتبرعة والمؤسسات المالية أن تشترك اشتراكا كاملا وبنّاءً في الاجتماع التقني الاستشاري الخامس ؛

٧ ـ **ترجو** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا الابقاء على التنسيق الجيد القائم بين مصادر التمويل والبلدان الافريقية لكي يراقب متابعة الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة عن طريق مساعدة البلدان في اتصالاتها بالمتبرعين وفي إعدادها طلبات التمويل وفي عرضها ؛

٨ ـ **تحيط علما** بالتدابير التي اتخذها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بإعداد خطة العمل للمرحلة الثانية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) من العقد ، وترجو منه أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، تقريرا عن إعداد الخطة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

---

(٢٠) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ١٥ (E/1982/50 و Corr.1)** ، الجزء الثاني ، الفرع دال .

(٢١) انظر : **A/36/534** ، المرفق الأول .

(٢٢) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١٤ (E/1982/54)**: الفصل الرابع .

(٢٣) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ١١ (E/1982/21) ، الفصل الخامس .

(٢٤) **A/37/296**

٩ ـ **تحيط علما كذلك** بإنشاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والتي تشمل منظمة الوحدة الافريقية ، ومصرف التنمية الافريقي ، والاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للهيئات الوطنية للاذاعة والتليفزيون ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بغية تنسيق ومواءمة الدراسات المتعلقة بالتنفيذ السريع للمشروع المعني بإقامة شبكة إقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية في افريقيا ؛

١٠ ـ **تكرر** رجاءها إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يواصل تكثيف جهوده بغية مساعدة لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات في إجراء دراسة عن الشبكة الإقليمية للاتصالات بواسطة التوابع الاصطناعية في افريقيا وأن يقدم المساعدة للدول الافريقية في التنفيذ الكامل لبرنامج المرحلة الأولى من العقد ؛

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يوفر للجنة الاقتصادية لافريقيا ، بوصفها الوكالة الرائدة لتنفيذ العقد ، الموارد المالية وغيرها من الموارد مستخدما ، في جملة أمور ، الأموال الخارجة عن الميزانية والموارد الموجودة إلى أقصى حد ممكن لتمكينها من عقد الاجتماع التقني الخامس ، المقرر عقده في عام ١٩٨٣ ، واستكمال إعداد خطة العمل للمرحلة الثانية من العقد ؛

١٢ ـ **ترجو** من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يواصل تقديم التقارير المرحلية عن تنفيذ برنامج عقد النقل والمواصلات في افريقيا ؛

١٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤١/٣٧ ـ الإعراب عن التقدير للمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن المدير التنفيذي الحالي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث سيتخلى عن مهامه قريبا ،

وإذ تدرك الإسهام الذي قدمه معهد الامم المتحده للتدريب والبحث تحت إشرافه ، عن طريق التدريب والبحث ، نحو تحقيق الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ، لاسيما الحفاظ على السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

١ ـ **تعرب** عن تقديرها وشكرها الخالصين للسيد ديفيد سن نيكول للكفاءة والتفاني اللذين أدى بهما مهامه كمدير تنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ؛

٢ ـ **تزجي** تمنياتها الطيبة له بالنجاح في أعماله المقبلة .

الجلسة العامة ١٠٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٢/٣٧ ـ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٧٥/٣٦ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ،

وإذ تعترف بقيمة وفائدة ما يضطلع به معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من بحوث بشأن فعالية أنشطة الأمم المتحدة ومن دراسات عن المستقبل فيما يتعلق بالاستراتيجيات الانمائية ،

وإذ تسلّم بالدور الذي يؤديه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، عن طريق التدريب وغيره من الخدمات الداخلة في نطاق ولايته ، في مساعدة أعضاء البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وغيرهم من المسؤولين الوطنيين المعنيين بأعمال الأمم المتحدة ،

وإذ تدرك استمرار الوضع المالي المزعزع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، وإذ تسترعي الانتباه إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن تمويل المعهد[٢٥] ،

١ ـ **تحيط علما مع التقدير** بتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث[٢٦] وبالبيان التمهيدي الذي أدلى به في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢[٢٧] ؛

---

(٢٥) A/35/181 ، المرفق ، الفقرات ٦٢ و ١٠٩ و ١١٠ .

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٤ (A/37/14) .

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٦ ، الفقرات من ١٣ إلى ١٩ .